A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الخامسة
الجلسة الرابعة والستون
المعقودة يوم الأربعاء
٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

JUN 25 1992

محضر موجز للجلسة الرابعة والستين

الرئيس : السيد سبانز (هولندا)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٣٩ من جدول الأعمال : تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

البند ١٤٨ من جدول الأعمال : تمويل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.64
10 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب ادراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وارسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-55841

نظـــرا لغيـــاب الرئيـــس ، تولـــى الرئاســـة
السيد سبانز (هولندا) نائب الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٣٩ من جدول الأعمال : تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (A/46/900 ، A/46/904)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (A/46/900) ووضعت في اعتبارها ، لدى إعداد تقريرها (A/46/904) ، تعليقاتها السابقة المتعلقة بعمليـات فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور . وهي توصي باعتماد اجمالي قدره ٣٩ مليون دولار (صافيه ٣٧ مليون دولار) لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ . وقد روعي عند الحساب الرصيد الصافي غير الملتزم به ، البالغ ٣,٤ ملايين دولار ، لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور .

٢ - السيد اينوماتا (اليابان) : أحاط علما بما جاء في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية من أن تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لم يتناول الصلة بين تلك البعثة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ، أو تحويل الموارد ، أو امكانية الدخول في ترتيبات خلف . وقال إن دولا أعضاء عديدة دفعت حصتها من الاعتماد المخصص لفريـــق مراقبـــي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى بافتراض أنه سيكمل ولايته . وعلاوة على ذلك ، فإنه بينما أوصت اللجنة الاستشارية بتحويل موارد من ذلك الفريق الى تلك البعثة طلبت تلك اللجنة من الأمين العام ، في الفقرة ٨ من تقريرها ، أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريرا عن امكانية دمج حسابي العمليتين .

٣ - وأضاف قائلا إنه مع ازدياد حجم عمليات صيانة السلم وعددها ، وما يصاحب ذلك من ارتفاع التكاليف ، ازداد اهتمام الدول الأعضاء أيضا بتحسين كفاءة مثل هذه العمليات والمسائلة المالية بشأنها .

(السيد اينوماتا ، اليابان)

٤ - وقال إن هناك مشكلات كامنة في إقفال حساب فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى وتسويته إلا أنه يتعين القول إن عملياته قد انتهت قبل الموعد المحدد لها وأن الكثير من الدول الأعضاء قد دفع مساهماته مقدما . وأردف قائلا إنه لا بد من تعيين التكاليف الفعلية في أسرع وقت ممكن واتباع الاجراءات المحاسبية السليمة . وينبغي ألا تعاقب الدول الأعضاء التي دفعت مقدما بينما ينبغي ضمان الاستمرارية بين الفريق والبعثة من الناحية المالية .

٥ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : رحب بتعليقات ممثل اليابان . وقال إن وفده قلق هو الآخر ، نظرا للصلة بين الفريق والبعثة . وبعد أن أشار الى طلب اللجنة الاستشارية من الأمين العام تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، تساءل عن الداعي الى عدم تناول الموضوع فورا . وقال إنه ربما كان مجموعة أسباب فنية ؛ ولكنه اذا كان الأمر كذلك ، فلا بد من شرح هذه الأسباب .

٦ - وأردف قائلا إن الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية تتحدث عن اشتراكات مقررة غير مدفوعة ، تبلغ نحو ٦,٢ ملايين دولار . ويبدو أن ثلثي هذا المبلغ قد ورد ، بحيث لم تعد البعثة تعاني من العجز بل أصبح لديها فائض زهيد القدر . ومن ثم ، يتعذر فهم الداعي الى الإبقاء على الرصيد غير الملتزم به المشار اليه في الفقرة ٦ .

٧ - السيد بودو (الموظف المسؤول عن ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية) : قال إنه حسب المشار اليه سيعالج موضوع دمج بين الفريق والبعثة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة . وأضاف قائلا إن ممثل الولايات المتحدة محق في قوله إن بعض الاشتراكات المقررة غير المدفوعة قد وردت ، وإن كان المبلغ ليس كبيرا بدرجة تكفي لالغاء العجز المتبقي ، الذي يقارب المليوني دولارب

٨ - الرئيس : قال إنه سيرجأ اتخاذ قرار بشأن البند الى جلسة لاحقة .

البنـــد ١٤٨ من جدول الأعمال : تمويل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (A/46/903 و A/46/916)

٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن الأمين العام أورد في تقريره (A/46/903) تقديرا مؤقتا لإجمالي تكلفة بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، المنشأة حديثا ، يبلغ نحو ٧٢١,٦ ١ مليون دولار . ويقدر عدد الأفراد العسكريين وأفراد العناصر السوقية الذين سيجري وزعهم ، بما في ذلك الشرطة العسكرية والمدنية ، بـ ٥٠٠ ١٩ فرد . وبالاضافة الى ذلك ، سيستعان بـ ٠٠٠ ٦٨ موظف مدني ، معظمهم سيعين محليا للمعاونة على تنظيم الانتخابات .

١٠ - وستلـــزم لعناصر السلطة المتعلقة بالإعادة الى الوطن وإعادة التوطين والتأهيل تبرعات تبلغ ، حسب التقديرات الراهنة ، ٥٩٣ مليون دولار ، من بينها ١١٦ مليون دولار للإعادة الى الوطن وإعادة التوطين برعاية مكتب مندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

١١ - وقد نظرت اللجنة الاستشارية بعناية في تقديرات الأمين العام الموضوعة لتمويل السلطة على أساس تقريره (A/46/903) ومعلومات خطية اضافية . وقد عرضت على اللجنة الاستشارية أيضا ، للعلم ، اتفاقات باريس المتعلقة بايجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا وما يتصل بالموضوع من تقارير رفعها الأمين العام الى مجلس الأمن بشأن الخطة التشغيلية لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا . وخلصت اللجنة الاستشارية الى أن معظم النفقات لا يمكن تقديره على وجه الدقة وأن الأمر يتطلب بضعة شهور من الخبرة الميدانية قبل التمكن من إعداد تقدير دقيق . وقد سلم الأمين العام بطابع التقديرات المؤقت وطلب اعتمادات حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، ريثما يصدر تقرير أداء يبين مقدار الاعتمادات الاضافية اللازمة للوفاء بولاية السلطة .

١٢ - وقد بينت اللجنة الاستشارية أن هناك عددا كبيرا من البنود التي لا يمكن تقدير ما ينفق عليها . وعلى وجه التحديد ، فإن بند تكاليف السفر وبند الجرايات وبند المشتريات من السلع لا يمكن بالضرورة تقديرها تقديرا واقعيا . وعلاوة على ذلك ، يمكن أن تتأثر هذه التكاليف تأثـرا

(السيد مسيلي)

شديدا بتقديم عطاءات تنافسية وخصومات مقابل الشراء بمقادير كبيرة . وبالنسبة للفترة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، كان من رأي اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المخصص للسلطة البالغ اجماليه ٨٣٩,٦ مليون دولار (وصافيه ٨٣٣,٢ مليون دولار) ، المندرج فيه مبلغ اجمالي قدره ٢٣٣,٦ مليون دولار (صافيه ٢٣٣,٢ مليون دولار) اعتمد فعلا لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا ، يعتبر كافيا ، مع مراعاة الشرط المذكور في الفقرة ٧٨ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/916) .

١٣ - ولا تعني توصية اللجنة الاستشارية بأي حال تخفيض مستوى الموارد التي قد تلزم فيما بعد للسلطة . وهذا المستوى سيتقرر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، وعندئذ سيمكن اجراء استعراض أدق يتناول المتطلبات الاضافية اللازمة للعملية فيما يتبقى من فترة ولايتها حسبما وافق عليها مجلس الأمن .

١٤ - السيد بودو (الموظف المسؤول عن ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية) : قال إن عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا هي عملية لم يسبق لها مثيل ، لا بسبب نطاقها وحده بل وبسبب تكاليفها أيضا . اذ أن مجموع التكلفة سيبلغ ١ ٧٢٢ مليون دولار اجمالي (صافيه ١ ٦٩٩ مليون دولار) للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣ . وأحال الأعضاء الى المرفقين الأول والثاني من تقرير الأمين العام (A/46/903) للاطلاع على تقديرات التكلفة التفصيلية . وذكر أن الفقرة ٤٨ من التقرير تجمل الاجراءات التي طلبتها الجمعية العامة .

١٥ - وقد طلب في تقرير اللجنة الاستشارية اعتماد اضافي اجماليه ٦٠٦ ملايين دولار (وصافيه ٦٠٠ مليون دولار) . ومن المأمول أن يكون هذا المبلغ كافيا لتسيير العملية حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، وعندئذ سيعد تقدير جديد .

١٦ - واسترعى انتباه الأعضاء الى ما ورد في الفقرة ٧٩ من تقرير اللجنة الاستشارية من تذكير للدول الأعضاء بضرورة سداد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي وقتها . وقال إن عمليات صيانة السلم تعتمد على مثل هذه الاشتراكات الى حد كبير .

(السيد بودو)

١٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة الاستشارية ، الذي أوصت فيه اللجنة المذكورة باستبعاد الموظفين المعينين محليا من الاشتراك في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، يلزم بالقطع اعتماد لتعويض الموظفين المحليين في حالة الوفاة أو العجز . أما التوصية الواردة في الفقرة ٥٨ التي تدعو المنظمة الى استطلاع امكانية قيامها هي نفسها بعملية التأمين ضد حوادث السيارات ، فقد جرت الاحاطة بها علما . وأخيرا ، فإن الخدمات الخارجية المتعلقة بمراجعة الحسابات ، المذكورة في الفقرة ٦٧ من التقرير ، سوف تكملها خدمات الأمم المتحدة الداخلية المخصصة لمراجعة الحسابات .

١٨ - السيد كاردوسو (البرازيل) : قال إن وفده يؤيد جميع عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة تأييدا تاما وانه يفخر على الدوام بتقديم المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة للبعض من هذه العمليات . وأضاف قائلا إنه مدرك للقيود الزمنية التي تلزم لأجل التنفيذ الفعال لعمليتي صيانة السلم في السلفادور وكمبوديا ، وإن كان القلق يساوره لأن الجلسة الجارية كانت مدرجة في الجدول ، في الوقت ذاته ، بوصفها الجزء الأول من الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق . وقال إنه من غير المحتمل أن تشجع مثل هذه الحالة على الاشتراك الفعال في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة . وبالاضافة الى ذلك ، فإن تقرير الأمين العام المتعلق بتمويل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (A/46/903) لم يرد الى بعثته حتى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ ، بينما لم يرد تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/916) إلا قبل ٤٨ ساعة . ومن الواضح أنه لا يمكن دائما تطبيق قاعدة الأسابيع الستة عند معالجة مسائل بهذا القدر من الالحاح الشديد ، وأن الوفود كانت تتخذ موقفا مرنا على الدوام . إلا أن اللجنة مطلوب منها أن تعد مشروع قرار بشأن مبالغ نقدية ضخمة وأمور تشغل بال الدول الأعضاء جميعها كل الانشغال . ولذلك ، فإنه يرحب بأية معلومات عن الظروف التي دفعت الى جدولة الاجتماع الجاري بهذه الصورة .

١٩ - السيدة سياهرودين (اندونيسيا) : قالت إن تأييد المجتمع الدولي المطلق لعملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لازم لتهيئة بيئة تساعد على تحقيق السلم والاستقرار في كمبوديا . وذكرت أن بلدها يؤيد كل التأييد جهود الأمين العام المبذولة للوفاء بولاية السلطة ، وأنها قدمت فعلا كتيبة كاملة من القوات . وذكرت أن كتيبة ثانية سيجري وزعها في المستقبل القريب ، الى جانب أفراد الشرطة والمراقبين العسكريين والأفراد العسكريين . وأعلنت

(السيدة سياهرودين ، اندونيسيا)

أن وفدها يؤيد كل التأييد تقرير الأمين العام (A/46/903) وتوصيات اللجنة الاستشارية واستنتاجاتها (A/46/916) .

٢٠ - السيد وو غانغ (الصين) : قال إن حكومته تؤيد تأييدا مطلقا سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، التي تمثل أكبر عملية على الاطلاق اضطلعت بها الأمم المتحدة لصيانة السلم . إلا أنه لكي تنفذ هذه العملية تنفيذا فعالا لا بد أن تدفع الدول الأعضاء جميعها اشتراكاتها المقررة ، بالكامل وفي وقتها . وذكر أن حكومته دفعت بالكامل في آذار/مارس ١٩٩٢ اشتراكها المقرر الأول ، ودعا سائر الدول الأعضاء ، لا سيما أكثرها اسهاما ، الى الوفاء بالتزاماتها في أسرع وقت ممكن .

٢١ - وأضاف قائلا إن الأمين العام قدم تقديرا لاجمالي الانفاق على السلطة كما قدم توزيعا تفصيليا لذلك في مرفق تقريره . واقترح أن توافق الجمعية العامة على اعتماد بمبلغ ٧٦٤ مليون دولار للوفاء بالاحتياجات المالية حتى نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ . واستدرك قائلا إنه من المؤسف أن مرفق التقرير لم يورد المتطلبات الميزانوية حتى نهاية تشرين الأول/اكتوبر ، ونتيجة لذلك يصعب على الدول الأعضاء أن تدرك على وجه التحديد الاحتياجات الميزانوية الفعلية اللازمة لهذه المرحلة من مراحل العملية . وأعرب عن أمله في علاج المشكلة في التقارير المقبلة .

٢٢ - ومضى قائلا إن حكومته قد شددت دائما على أهمية الاقتصاد والكفاءة في عمليات صيانة السلم ؛ ورحب بتوصيات اللجنة الاستشارية الداعية الى تحقيق وفورات في مجالات مختلفة ، لا سيما في شراء المركبات . وعلى الرغم من ذلك ، فإنه بسبب نطاق عملية صيانة السلم في كمبوديا وتعقيدها قد تنشأ عدة عوامل غير متوقعة . ولذلك ، يلزم ضمان عدم اخلال الترتيبات المالية بتنفيذ جميع ما نصت عليه اتفاقات باريس من أنشطة تنفيذا تاما . وينبغي للأمين العام أن يرصد باستمرار أداء العملية الميزانوية وأن يقترح التعديلات حسب الاقتضاء .

٢٣ - السيد راي (الهند) : قال إن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا هي إحدى أكثر عمليات صيانة السلم تعقيدا تنظمها الأمم المتحدة الى حد الآن ، فضلا عن أنها أكبرها من الناحية المالية والادارية . وبين أن حكومة بلده تؤيد تأييدا كاملا العملية وأنها أسهمت عن كثب في التفاوض بشأن اتفاقات باريس . كما قدمت عددا هاما من الموظفين ، بما في ذلك مراقبي الشرطة ، والمراقبين العسكريين ووحدات طبية ومشاة . ونظرا الى حجم العملية ، فإنه يجب توفير اعتمادات كافية ويجب ادارة تلك الاعتمادات على نحو فعال . ويبدو أن تخصيص مبلغ ٦٠٦ ملايين دولار اضافية للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ التي اقترحتها اللجنة الاستشارية يفي بالغرض المنشود . وعلى أي حال ، فإنه يمكن استعراض المتطلبات المقبلة عند عرض تقرير الأداء على الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين .

٢٤ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تؤيد عموما توصيات اللجنة الاستشارية ، التي يمكن أن تكون لها آثار في عدة جوانب أخرى من عمليات صيانة السلم . واعتبر ، بوجه خاص ، أن التوصيات المتعلقة بانتداب الموظفين الدوليين غير استثنائية وواقعية أيضا . وواضح ، أن القواعد التقليدية واجراءات الانتداب ، التي تنطوي على تأخير أحيانا ، لا يمكن أن تطبق دائما بحذافيرها ، نظرا لما تتسم به الحالة من استعجال . ومن الضروري اتخاذ تدابير ابتكارية كما أشير الى ذلك في تقرير الأمين العام . وتساءل عن الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة بالفعل في ذلك الاتجاه . ومضى يقول إن حكومة بلده ستكون على استعداد لتوفير الموظفين المدنيين لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وتحمل التكاليف المحلية بشرط أن تتحمل المنظمة التكاليف الدولية . وأعرب عن ترحيبه أيضا بتوصية اللجنة الاستشارية بوضع مبادئ توجيهية عامة محددة لاشتراك الموظفين المدنيين الذين توفرهم الحكومات . وينبغي استكشاف جميع الامكانيات لتقليص تكاليف سفر الموظفين المدنيين والعسكريين واللجوء الى رحلات الطائرات المستأجرة كلما أمكن ذلك . وأنه لم يؤخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية أن العديد من الموظفين المدنيين قد وفرتهم البلدان المجاورة وأنه تبعا لذلك يمكن تخفيض متوسط كلفة النقل الجوي المستخدم في الحسابات . وعلاوة على ذلك ، يمكن توفير مبالغ هامة باللجوء الى موردين من البلدان المجاورة أو بلدان المنطقة في عمليات الشراء ، رهنا بتوفر مقاييس النوعية .

٢٥ - وأردف يقول إن الأمين العام ذكر في التقرير المرحلي الأول عن السلطة الانتقالية (S/23870) ، أنه نظرا الى تعقد تنفيذ عملية مثل عملية السلطة الانتقالية ، فقد يكون من اللازم إعادة دراسة الأسلوب الذي تطبق به القواعد والأنظمة المالية والادارية الحالية للمنظمة . بيد

(السيد راي ، الهند)

أنه ، لم يرد في تقرير الأمين العام عن تمويل السلطة (A/46/903) اشارة الى أية تغييرات ممكنة ، وتساءل عما اذا كانت الأمانة العامة تتوخى القيام بأية تغييرات ، إن وجدت .

٢٦ - وأعرب في الختام عن اتفاقه مع ما ذكره ممثل البرازيل من لزوم توفير الوقت الكافي للنظر في مسائل حيوية تتضمن مبالغ مالية على هذه الدرجة من الأهمية .

٢٧ - السيدة بيرد (استراليا) : قالت إن المخصصات المقترحة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ حيوية لتشغيل السلطة الانتقالية ، التي يؤيدها بلدها تأييدا كاملا والتي أسهم فيها بأعداد هامة من الأفراد العسكريين . وأضافت أنه من المهم بمكان المضي قدما في وزع الأفراد العسكريين والمدنيين والمعدات وفقا للجدول الزمني المرسوم وأنه ينبغي أن تكون الأموال اللازمة جاهزة . وأن التخفيضات المقترحة من اللجنة الاستشارية قد تحتاج الى إعادة النظر فيها لتكييفها مع التطورات الطارئة على أرض الميدان ؛ ويمكن أن يتم ذلك إثر البت في المخصصات اللاحقة .

٢٨ - ولاحظت ، أن اللجنة الاستشارية استفسرت في الفقرة ٧٣ من تقريرها ، عن فائدة استخدام جرافات لكسح الألغام . بيد أن الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا قال إن الجرافات ضرورية لعملية كسح الألغام وأن عدم وجودها يمكن أن يهدد سلامة موظفي السلطة الانتقالية . واعتبرت أن تقرير اللجنة الاستشارية لا يحول دون اقتناء السلطة الانتقالية هذه الأجهزة اذا اعتبرتها لازمة ، ولكنها ترحب بتأكيد تلك النقطة .

٢٩ - ومضت تقول إن اللجنة الاستشارية استفسرت في الفقرتين ٥٩ و ٦٠ عن الحاجة الى النظام التجاري المقترح للمواصلات وتساءلت اللجنة عن امكانية توسيع الشبكة العسكرية وفاء بالغرض نفسه . وفي رأيها فإن نظم الاتصال العسكرية والتجارية منفصلة تماما وتفي باحتياجات مختلفة .

(السيدة بيرد ، استراليا)

٣٠ - وذكرت في الختام أنها تتفق في الرأي مع ممثل الهند بشأن انتداب الموظفين الدوليين وتؤيد تأييدا كاملا الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٥ من تقريرها ، وأعربت عن أملها في أن تتم متابعتها .

٣١ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال إن وفد بلده مقتنع بأن الدعم الدولي للسلطة الانتقالية يجب أن يكون أكثر حزما من أي وقت مضى . وبالتالي فهو يؤيد تأييدا كاملا تقرير الأمين العام (A/46/903) وما أبدته اللجنة الاستشارية من ملاحظات بشأنه (A/46/916) . ولن يطلب الى الأمين العام إلا الوفاء بالمهمة المنوطة به بأقصى قدر من فعالية التكاليف .

٣٢ - السيد بودو (الموظف المسؤول عن ادارة الشؤون الادارية والتنظيم) : قال ، ردا على بعض الملاحظات التي أبداها الممثلون ، إن الأمانة العامة تدرك تماما المسؤولية الكبرى التي تتحملها الجمعية العامة ازاء مسائل الميزانية وهي تعتبر تلك المسؤولية خطيرة جدا . بيد أن الأمانة العامة من جهتها كانت حريصة على استصدار قرار من الجمعية العامة في أسرع وقت ممكن ، بسبب طابع الاستعجال الذي تتسم به الحالة . وأكد للممثلين أنه في وقت لاحق من العام ، عندما يقدم مجددا تقرير مرحلي وطلب على مخصصات اضافية أمام الجمعية العامة ، بأنهم سيمنحون وقتا كافيا لاستعراض الموضوع بأكمله .

٣٣ - وأشار ، في مجال الانتداب ، أن الابتكار الذي أخذ به في كمبوديا يتمثل في اللجوء الى الأفراد المتطوعين . فقد بذل الممثل الخاص جهدا يتمثل في اللجوء الى الموظفين المنتدبين مباشرة من الدول الأعضاء وستواصل الأمانة العامة درس المسألة ، مع مراعاة اعتبارات التكلفة والحاجة الى جمع أكثر قدر من الخبرة والارادة على السواء . ويتمثل أثر عملية كمبوديا في زيادة الادراك داخل الأمانة العامة ولدى الدول الأعضاء على السواء بالعبء المتزايد لهذه العمليات على الأمانة العامة وميزانيتها ، وبلزوم قيام الأمانة العامة باحاطة الدول الأعضاء علما على نحو أوضح بآثار تلك العمليات .

٣٤ - وفيما يتصل باشارة الممثل الهندي الى التقرير المرحلي الأول للأمين العام عن السلطة الانتقالية (S/23870) ، لاحظ أنه ، باستثناء التدابير التقنية والادارية التي هي داخلية بحتة وإن

(السيد بودو)

كانت هامة ، فإنه قد ينبغي ايلاء اهتمام لاقتراحات الأمين العام التي أبداها في بيانه خلال زيارته مؤخرا الى واشنطن ، بشأن إنشاء صندوق لعمليات صيانة السلم وامكانية جعل ثلث تمويل عملية صيانة السلم تصادق عليه الجمعية العامة حالما يقر مجلس الأمن العملية .

٣٥ - وفيما يتعلق باشارات ممثل استراليا الى ملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن معدات كسح الألغام والاتصالات اللاسلكية ، نبه الى أن اللجنة الاستشارية قد طلبت من الأمانة العامة إعادة النظر في تقديرات تلك المعدات فقط ، لا الغاء المخصصات .

٣٦ - السيد صدري (نائب الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا) : قال إن الأمانة العامة ، كما نبه الى ذلك الموظف المسؤول عن ادارة الشؤون الادارية والتنظيم ، تنوي فعلا التوجه الى الحكومات من أجل الانتداب المباشر للموظفين الخبراء بعملية الانتخابات والموظفين الفنيين على السواء .

٣٧ - وقد توجهت الأمانة العامة الى البلدان المجاورة لشراء المعدات ، على أساس عطاء تنافسي ، اعتبارا للاجراء المتبع لدى الأمم المتحدة . بيد أن الأمانة العامة تولت ، بصفة استثنائية ، القيام ببعض الشراءات على أساس طارئ ، بسبب طابع الاستعجال الذي تسمح به الحالة .

٣٨ - وقال ، مشيرا الى ملاحظات الممثل الاسترالي ، إن الأمانة العامة تدرك تماما أن نظامي الاتصالات اللاسلكية العسكرية والمدنية يختلفان تمام الاختلاف ؛ وقد أدمج موظفو النظامين من أجل كفالة التعاون بينهم وتفادي ازدواجية الجهود المبذولة .

٣٩ - وفيما يتصل بالجرافات لكسح الألغام التي أشار اليها الممثل الاسترالي ، قال إن الأمانة العامة ستعيد النظر في المسألة آخذة في الاعتبار موعد احتياج السلطة الانتقالية لها . وأضاف أن جميع المعدات المطلوبة ستظل قيد الاستعراض كل حالة على حدة واستنادا الى الحالة الفعلية .

٤٠ - الرئيس : قال إنه يتفق مع الممثلين البرازيلي والهندي في أن الجمعية العامة اضطلعت بدور أساسي ازاء مسائل مثل مسألة تمويل السلطة الانتقالية ، وأنه يجب التزام الحذر لإيلاء العناية الواجبة لذلك الدور . وقد رتب موعد هذه الجلسة آخذا ذلك في اعتباره وأعرب عن امتنانه للمرونة التي أبداها أعضاء اللجنة في الموافقة على عقد الجلسة . فقد رتبت الجلسة خلال الأسبوع الجاري بدل الأسبوع التالي لأن اللجنة الاستشارية ، التي تضطلع أيضا بدور هام في هذه المسائل ، لا سيما عند وجود آثار مالية هامة ، ستجتمع في أوروبا خلال الأسبوع التالي .

٤١ - وسيؤجل القرار بشأن البند قيد النظر الى جلسة لاحقة ، إثر مشاورات غير رسمية .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥